

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مؤسسة الصحفيين والكتاب، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020113 020113 12-62001X (A)



بيان

منبر المرأة في مؤسسة الصحفيين والكتاب

يشكل العنف الأسري، وهو انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية، إحدى المشاكل الاجتماعية الرئيسية التي تواجهها المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وللأسف، على الرغم من أن الأسرة هي أهم مؤسسة، وتعتبر المكان الأكثر أماناً، وتحظى الروابط الأسرية بالتقدير، ما زال العنف الأسري سائداً بين جميع قطاعات المجتمع، وهو يشغل عقول صانعي السياسات رغم جميع التدابير السياسية والقضائية التي اتخذت. وقد قامت دراسة أجريت مؤخراً معنونة "العنف ضد المرأة في تركيا" بتجميع نتائج أول دراسة استقصائية تمثل الوطن، وتشكل أحدث الإحصاءات الرسمية بشأن هذا الموضوع في تركيا. وتفيد الدراسة بأن ٣٩ في المائة من النساء في تركيا قد تعرضن لعنف جسدي سواء من أزواجهن أو أزواجهن السابقين. وقد تعرضت امرأة من كل ١٠ نساء في تركيا للضرب من قبل زوجها خلال فترة الحمل. ومن الجدير بالذكر أنه لا تواجه العنف في تركيا المرأة غير المتعلمة فقط وإنما تواجهها أيضاً المرأة المتعلمة تعليماً عالياً والمهنية. وتواجه ثلاث نساء من بين كل عشر نساء عنفاً جنسياً وعنفاً جسدياً. بل ومما يثير الحيرة أكثر من ذلك أن ٤٩ في المائة من هؤلاء النساء لا يكشفن عن العنف الذي تعرضن له، ناهيك عن طلب المساعدة من أي منظمة.

وعلى الرغم من أن قضية العنف الأسري ضد المرأة قد دخلت جدول الأعمال السياسي في أواخر الثمانينات من العقد الماضي عن طريق المجتمع المدني، والحركة النسائية على وجه الخصوص، لم تنجح تركيا في مكافحة العنف ضد المرأة. فما زلنا نشهد بصورة متواترة جداً أبناء عن نساء يقوم أزواجهن وأقارب ذكور آخرون بضربهن أو إصابتهن بجراح بل وقتلهن في الشارع أو المنزل أو مكان العمل.

ومن المهم ذكر أن العديد من المنظمات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني قد اتخذت مبادرات لمكافحة العنف. ومن التطورات الإيجابية أن أصبحت تدابير مكافحة العنف سياسة الدولة الرسمية. وعلى سبيل المثال، بدأ نفاذ قانون حماية الأسرة، وهو القانون رقم ٤٣٢٠، في عام ١٩٩٨ وعُدل في عام ٢٠٠٧. وعادة ما يُفسر هذا القانون بأنه بمثابة منعطف تاريخي في مكافحة العنف الأسري، وهو يمكّن قضاة محكمة الأسرة من اتخاذ تدابير لحماية الأفراد الذين يتعرضون للعنف الأسري. وقد نشرت وزارة الداخلية ووزارة العدل تعاميم ووضعت برامج تدريب شتى لتنفيذ هذا القانون كسياسة فعالة للقضاء على العنف. كما أعيد تشكيل هيكل المديرية العامة المعنية بوضع المرأة، التي أنشئت في عام ١٩٩٠، كي تصبح وكالة تنسيق منع العنف ضد المرأة والقتل بدوافع الأعراف التقليدية/القتل دفاعاً عن الشرف.

وتعمل الوكالة في إطار وزارة الأسرة والسياسة الاجتماعية من أجل تشجيع إصدار تشريعات وتنظيم حملات واجتماعات ومؤتمرات وحلقات دراسية بالتعاون مع المؤسسات العامة والجامعات والإدارات المحلية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام ذات الصلة. وتعمل المديرية العامة المعنية بوضع المرأة، كمبادرة هامة اتخذتها الدولة، في مشروع رسمي يسمى "الخطوة الوطنية لمكافحة العنف الأسري ضد المرأة". ومن المهم ملاحظة أن من أهم المبادرات في الإصلاح الحكومي تثقيف الجماهير لزيادة التوعية الاجتماعية بمسائل العنف الأسري ومراعاة هذه المسائل. وفي هذا الصدد وُضعت برامج تدريب أثناء الخدمة للمهنيين في القطاع العام (على سبيل المثال العاملون في مجال الصحة وضباط الشرطة وضباط إنفاذ القانون والهيئات القضائية، وما إلى ذلك). وقد تم توسيع نطاق برامج التدريب هذه كي تشمل حتى المحندين الذين يؤدون واجب خدمتهم العسكرية.

وفي إطار محاولة تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تم سن أنظمة وإجراء تغييرات هامة في القانون المدني (عام ٢٠٠١) وقانون العقوبات (عام ٢٠٠٤). وفي عام ٢٠٠٤، اتخذت تركيا خطوات مهمة نحو إلغاء القوانين التي تثير مشاكل في قانون العقوبات. وقد وضعت التعديلات تعاريف تقديمية وأحكاما مشددة أكثر للجرائم الجنسية وجرّمت الاغتصاب الزوجي وأخذت بتدابير لمنع تخفيف الأحكام التي تصدر على مرتكبي جرائم القتل دفاعا عن الشرف، وقضت على التمييز الذي كان موجودا من قبل ضد المرأة غير العذراء وغير المتزوجة، وجرّمت التحرش الجنسي في مكان العمل، واعتبرت أن قيام قوات الأمن باعتداءات جنسية جرائم مشددة. بل والأهم من ذلك، ألغيت أحكام كانت تضيي الشرعية على ممارسات نادرة عفا عليها الزمن، مثلما في حالات الاغتصاب والاختطاف التي يتزوج فيها مرتكب الجريمة الضحية.

وبالإضافة إلى بعض المبادرات التشريعية والرسمية المذكورة أعلاه، يجدر التنويه بفضل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الحركات النسائية ووسائل الإعلام، في إبقاء هذه القضية على جدول الأعمال وإعداد حملات موجهة نحو إذكاء الوعي وتحدي القبول الاجتماعي الضمني الراسخ منذ أمد بعيد للعنف ضد المرأة. ومن الأمثلة على ذلك حملة "وقف العنف الأسري" الشهيرة التي اشتركت في القيام بها كبريات الصحف والقنوات التلفزيونية والتي نُظمت عدة أنشطة في إطارها، من بينها اجتماعات وبرامج تدريب وطنية ودولية، للبحث عن سبل للقضاء على العنف وزيادة الوعي.

ومن المهم ملاحظة أنه لا يمكن أن تصبح خطط العمل والتدابير التشريعية ذات أهمية إلا بعد أن يعرف عمل ما بأنه يشكل عنفا وبالتزامن مع ذلك جريمة. وفي هذا المضمار،

يتعين تحدي المعايير الثقافية التي تحدد خلفية القبول الاجتماعي للعنف الأسري. ويسود في تركيا مجتمع أبوي تقليدي. وفي حين يُنبذ العنف ضد الضعفاء والمهمشين وغير المحميين، يُحتفظ بخصوصيات الحياة الأسرية للعائلات في سرية تامة. وكجزء من هذه الأفكار، يُعتبر السلوك الذي قد يوصف بأنه عنف أسري أو سوء معاملة أسرية كجزء من الدور التقليدي للجنسين في الحياة العائلية. وبناء على ذلك، تتمثل أهم مسألة في زيادة الوعي بين جميع طبقات المجتمع بشأن ما هية العنف الأسري وآثاره الضارة على الأجيال المقبلة. ويمكن أن تتكامل التدابير التشريعية أو غيرها من التدابير الهيكلية بالنجاح بمجرد التوصل إلى فهم مشترك للعنف الأسري.

وينبغي إجراء مناقشات قوية تتحدى المعتقدات الثقافية التي تملّي على المرأة تقديم توضيحات للإبقاء على الزواج رغم الظروف الصعبة. وينبغي إعلان أن تحمل العنف ليس فضيلة ينبغي للمرأة أن تسعى إلى التحلي بها رغم الظروف التي لا تطاق وينبغي نشر هذا بين جميع شرائح المجتمع.

وهناك بعد آخر يتعلق بالأطفال. وبالنسبة لمعظم النساء، يجري تشجيعهن على تحمل العنف من أجل الأطفال. بيد أن حياة الأطفال في جو يتكرر فيه العنف قد لا يحقق مصلحتهم الفضلى؛ وعلاوة على ذلك، قد يؤثر ذلك تأثيرا سلبيا حتى على الصحة الجسدية والنفسية للأطفال، وعلى نجاحهم في الدراسة. وينبغي لجميع الآباء تهيئة بيئة يسودها السلم يمكن أن يعيش فيها أطفالهم. وبناء على ذلك، ينبغي مواصلة الحوار بشأن حماية الأطفال من العنف، وأن يقدم صانعو السياسات وقنوات الإعلام الدعم الشديد لذلك وأن يعملوا على نشره على نطاق واسع.

وإجمالا، ينبغي التخلي عن المعتقد الثقافي الذي يدعو إلى أن ما يحدث في إطار الأسرة هو مسألة خاصة لا ينبغي إفساؤها علنا، ناهيك عن الإبلاغ عنها للشرطة. وينبغي تعليم المرأة التي تعاني من العنف الأسري أو سوء المعاملة الأسرية أو قد تكون معرضة لخطر حدوث هذا، أن العنف في إطار الأسرة مسألة غير مقبولة وأن لها حقوقا قانونية تحميها. ويشكل العنف انتهاكا للسلامة البدنية للفرد؛ ولكل فرد استقلال شخصي وحق تقرير المصير على جسده، ويشكل أي انتهاك لهذا المبدأ تعديا غير أخلاقي، ومن ثم فهو يشكل جريمة. وينبغي التأكيد على هذه الحقيقة بقوة ونشرها على نطاق واسع في جميع قطاعات المجتمع. ولا يمكن ترجمة الوعي بذلك إلى إجراء عملي إلا حينما توجد ثقة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ويوجد التزام بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية للمرأة.